الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة صفاقس
كليّة الحقوق بصفاقس

صفاقس في 2018/08/08

بيان المجلس العلمي لكليّة الحقوق بصفاقس المجتمع يوم 8 أوت 2018 حول إقصاء طالبة من الكلّيّة ومعها الكلّيّة من نيل جائزة رئيس الجمهوريّة ليوم العلم

نحن أعضاء المجلس العلمي لكليّة الحقوق بصفاقس، المجتمعون في جلسة استثنائيّة يوم الأربعاء 8 أوت 2018 لتدارس مسألة إقصاء الطالبة بالكلّيّة سيرين العش، ومعها كليّة الحقوق بصفاقس، من نيل جائزة رئيس الجمهوريّة ليوم العلم لسنة 2018 عن مجموعة الحقوق والعلوم القانونية والسياسيّة.

حيث رشّحت كلية الحقوق بصفاقس الطالبة سيرين العش المتحصّلة على معدّل 16.24 عن الثلاث سنوات من الدّراسة الجامعيّة، وقد أبلغت مطلب الترشيح الذي استوفى كلّ الشّروط القانونيّة والمعايير العلميّة التي أعلمتنا بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى رئاسة الجامعة، ومن ثمّة إلى الوزارة.

وحيث فوجئنا بإسناد الوزارة الجائزة إلى طالب من كلّيّة أخرى تنتمي إلى جامعة أخرى كان قد تحصّل على معدّل 15.09 عن الثلاث سنوات من الدّراسة الجامعيّة، وهو معدّل أدنى من المعدّل الذي تحصّلت عليه الطالبة المذكورة من كلّيّة الحقوق بصفاقس.

وحيث اعترضت الكلّيّة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على هذا القرار الذي حرم طالبتها وحرم الكلّيّة من هذا التتويج والتكريم.

وحيث أنّه في ظلّ غياب ردّ كتابي إلى حدّ تاريخ انعقاد هذه الجلسة للمجلس العلمي، فوجئنا بتصريح توضيحي إعلامي أوّل على أمواج إذاعة صفاقس يبيّن اعتماد الوزارة معيار "تمثيليّة" الجامعات في حدود ثلاث جوائز رئاسيّة على أقصى تقدير لكلّ جامعة، ثمّ بتصريح بياني ثان على أمواج إذاعة خاصّة يبيّن فيه أنّ الطالبة سيرين العش لم تجر نفس الامتحانات التي أجراها الطالب الذي نال الجائزة، ولم تخضع لنفس منظومة التقييم التي خضع لها الطالب المذكور، وهو ما يجعله مؤهّلا لنيل هذه الجائزة.

وعليه، نعبّر عن ما يلي:

1) استنكارنا بشدّة لسلوك الوزارة لتوجّه المحاصصة في إسناد هذه الجائزة، والحال أنّه من المفروض أن يكون التّميّز والجدارة العلميّة هو المعيار الوحيد في إسنادها.

الجمهورية التونسية
كلية الحقوق بصفاقس
جامعة صفاقس

2) خشيتنا من أن يكون هذا التمشّي في إسناد الجائزة امتدادا لتصنيف تفاضلي بين المؤسّسات الجامعيّة تحت غطاء آليّة التمييز الإيجابي، وهو ما يضرب مبدأ المساواة بينها وتكافؤ الفرص.

3) استنكارنا لما ورد على لسان مستشار الوزارة من تصريح غير مسؤول شكّك من خلاله في مصداقيّة الامتحانات وفي منظومة التقييم المعتمدة بالكلّيّة.

4) تنديدنا بهذا التصريح الذي ينطوي على إهانة لكافة إطار التدريس والهياكل البيداغوجيّة للكلّيّة.

وبناء على ما ذكر، ندعو سلطة الإشراف إلى ما يلي:

1) رفع المظلمة التي مسّت بالكلّيّة وبطالبتها.
2) تقديم اعتذار رسمي عن ما لحق الكلّيّة من ضرر معنوي بسبب التصريحات غير المسؤولة للمستشار الإعلامي.
3) سحب معيار المحاصصة في إسناد جائزة رئيس الجمهوريّة ليوم العلم.
4) إلغاء التصنيف التفاضلي لبعض المؤسّسات الجامعيّة كما ورد بدليل التّوجيه الجامعي للسنة الجامعيّة 2019/2018.

هذا، وقد دعا المجلس عميد الكلّيّة إلى ضمان حقوق الكلّيّة بجميع الطّرق القانونيّة المتاحة.

عن المجلس العلمي
العميد
الأستاذ خليل الفندري

الجمهورية التونسية
كلية الحقوق بصفاقس
جامعة صفاقس